حدود نجاح و فشل الحكومة و السوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنميـــة

أ.دغمان زوبير
جامعة محمد الشريف مساعديه

الملخص :

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ولازالت تحتل هـذه القضية في البلدان العربية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي. ومن هذا المنطلـق أصبح هذا التدخل الحكومي ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الحكومات العربية بصفة عامة إلى مشاكل عديدة مثل التفاوت في توزيع الدخول و تفشـي الفقر وعدم الوصول إلى تحقيق عدالة اجتماعية وتنمية وعدم استقرار فإن من الأهداف التي تضعها الحكومـات عنـد صـياغتها للسياسات الاقتصادية هو تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادي وتنمية تعبر عن الحاجات الأساسية للمجتمـع اسـتجابة لحاجات الأفراد أي قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية وأن تهدف برامج التنميـة إلـى زيـادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي ذلك أن انجاز هذا الهدف سيسهل عليها عملية التوزيـع بمـا يحقـق العدالـة الاجتماعية، ونظرا لأهميتها فان مشكلة التوزيع طرحت ومازالت تطرح بجدية على أكثر من صعيد و لذا نرى أن الاختيار يجـب أن يكون موجه باتجاه البحث عن نمط من النمو تتوزع فيه نتائجه بما يحقق أكثر عدالة اجتماعية. و بما يضمن تنمية حقيقة تخـدم أفراد المجتمع تسعى إلى إشباع ما يسمى اصطلاحا بالحاجات العامة و تحقيق العدالة الاجتماعيـــة .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية – التدخل الحكومي – العدالة الاجتماعية – توزيع الدخل – السياسة الاقتصادية – برامج التنمية – الحاجات العامة

Abstract

It Remained The Issue Of Economic Development Represents A Major Concern Advanced And Developing Countries Alike And Still Occupies Great Important This Issue In Arab Countries As The Main And The Only Option For Liberation From Under Economic Backwardness. In This Sense This Government Intervention Has Become Imperative In Order To Protect Economic Activity And National Income And Achieve Social Justice And That In The Absence Of This Role Under The Economies Of Arab Governments In General To Many Problems Such As Inequality In Income Distribution And Widespread Poverty And Lack Of Access To The Achievement Of Social Justice And Development And Instability The Goals Set By The Governments In Formulating Economic Policies Is To Achieve A High And Fast Rates Of Economic Growth And Development Reflects The Basic Needs Of The Community In Response To The Needs Of Individuals Which Do Development On The Basis Of Balance In All Functional Areas Of Operation And Development Programs Aimed At Increasing The Effectiveness Of The Participation Of Individuals In Their Community Affairs Local So That Achievement Of This Goal Will Facilitate The Distribution Process In Order To Achieve Social Justice, And Because Of Its Importance, The Distribution Problem Posed And Continues To Pose Seriously On More Than One Level And So We See That The Choice Should Be Directed Toward The Search For A Pattern Of Growth Are Distributed The Results In Order To Achieve A More Equitable Social. And To Ensure The Development Of The Fact That Serving Members Of The Community Seeks To Satisfy The So-Called Idiomatically Public Needs And Achieve Justice .

Key Words: Economical Development –Government Intervention –Social Justice – Income Distribution– Economic Policy – Development Programs – Public Needs

مـــقدمـــة :

إن دور الحكومة في كيفية ضمان تنمية و عدالة اجتماعية من خلال تطبيق سياسة اقتصادية ذات مصـــداقية في خدمة الاستقرار الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية وتنمية مستدامة يطرح ذلك مقتضيات وذلك بصياغة سياســات اقتصادية واجتماعية وتنمية من خلال تبني استراتيجة وطنية من طرف الحكومة تسعى لاستغلال العقلاني لمواردهـــا الاقتصادية على أن تتضمن هذه الإستراتيجية آلية للتنفيذ تضمن تشكيل البنية الاقتصادية إلا أنّ حجم هذا الدور ارتـــبط تماما بحجم مالية الدولة وحتى يتحدد دور الحكومات في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة اقتصادية ومالية ذات مصداقية لهذه الحكومات تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو مـــن الصواب تتبع دور وحدود نجاح وفشل الحكومات والسوق في النشاط الاقتصادي لضمان العدالة الاجتماعية مع تنمية ، فالمشكلة أصبحت تتطلب نقاش وتفكير على مستوى النظري و التطبيقي نظرا لحجم أهميتها فـــي كيفيـــة تعظـــيم دور الحكومات العربية في النشاط الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية من جهة و من زاوية أخرى ضرورة إيجاد تـــدابير أساسية وأساليب وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة على أن تكون قادرة للوصـــول إلـــى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدالة اجتماعية مع تنمية مستدامة بغية الوصول إلى عدد من الأهداف تتصف بالكفاءة والفعالية لتحقيق معـــدلات نمو عالية، وعليه يصعب الحديث عن موضوع قضايا العدالة الاجتماعية وعملية التنمية في الدول العربية إلا في ظل وجود دولة المواطنة ، دولة تتوفر فيها جميع المقومات المتصلة بحركة المجتمع المدني فـــإن التحـــولات الاجتماعيـــة الجذرية تتطلب إرادة مجتمعية ووعيا عاما بمستوياته المختلفة باتجاه تعميق مناقشة ذلك فكريا ونظريا وميدانيا، ومتـــى تحقق هذا الوعي أمكن صياغة مشروع وطني يسمح بتحقيق نجاحات واسعة بما في ذلك رفع كفاءة المؤسسات العامـــة بما يحقق الشفافية لمحاربة الفساد، و تحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل وعدالة توزيع الـــدخل أو الثروة فيما بين أفراد المجتمع كل هذا يسعى إلى ضمان عدالة اجتماعية مع تنمية وذلك بالتشجيع والتنظـــيم وحمايـــة العلاقات السياسية التنموية الاقتصادية مع الالتزام بمسلكية الارتقاء بالإنتاجيـــة وإعـــادة الاعتبـــار لمســـألة الضـــوابط الاقتصادية لها والسؤال الذي يجب طرحـــــــه هنـــا في هـــذا المضمـــــــار : كيـــف يمكـــن أن تكـــون السياســـة الاقتصادية للحكومة ذات مصداقية في خدمة الاستقرار الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية وتنمية مســـتدامة ؟ فـــي الحقيقـــة يعتمـــد الإشكـــال المطـــروح بصورة كبيـــرة على الجزئيـــات التاليـــة :

- 1 ما هي التدابير الأساسية المتعلقة بتشجيع السياسة الاقتصادية ؟
- 2 إلى ماذا ترمي السياسة الاتفاقية للحكومة ؟
- 3 ما هو دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني؟
- 4 كيف تساهم السياسة الاتفاقية في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية ؟

فتـــكون إجابتنا الأوليـــة من خلال مراعاة أربعة نقاط رئيسية وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا الشـــأن:

أولا : التدابير الأساسية المتعلقة بتشجيع و تثمين السياسة الاقتصادية من طرف الحكومة

ثانيـــا : أهداف السياســـــــــة الاتفاقيـــــــــة

ثالثـــا : السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

رابعا : السياســـــة الاتفاقيـــــة ودورها في التنميـــــة الاقتصاديـــة و تحقيق العدالة الاجتماعية

هدف الدراســـــة:

أبدى العالم العربي والمجتمع الدولي اهتماما متجددا بقضايا العدالة الاجتماعية و التنمية مــن خــلال سياســات اقتصادية واجتماعية وسياسات تنموية تضمن الأهداف الإنمائية للألفية ويستلزم مثل هذا التوجه الجديــد الســعي نحــو صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية من شانها تحقيق الأهداف المنشودة من خلال السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي بما ينعكس على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفرد وفي هذا الإطار، الهدف من هذا المقال هو تثمين مــع تحليل العلاقة بين السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة لمعالجة المشكلة الرئيسية المتمثلة لنا في مفهومية تعظــيم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لضمان عدالة اجتماعية من جهة و من جهة أخرى ضــرورة إيجــاد تــدابير أساســية وأساليب وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة على أن تكون قادرة للوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة .

فرضية الدراسة :

إن دور الحكومة في كيفية ضمان تنمية مستدامة و عدالة اجتماعية من خلال تطبيق سياســة اقتصــادية ذات مصداقية في خدمة الاستقرار الاقتصادي يطرح ذلك مقتضيات تكون بصياغة سياسات اقتصادية واجتماعيــة وتنمويــة تضمن تشكيل البنية الاقتصادية .

منهجية الدراسة :

إن المنهج المتبع لمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة هو منهج وصفي تحليلي بالدرجة الأولى من خــلال تشخيص و تثمين العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة المالية للحكومة كشــرط أساســي لضــمان العدالــــــــة الاجتماعيــة و التنمية المستدامة .

المحور الأول : التدابير الأساسية المتعلقة بتشجيع السياسة الاقتصادية من طرف الحكومة

1 – : ماهيــة السياســة الاقتصاديــة

كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكهــا المجتمــع لتحقيــق أهــداف اقتصادية واجتماعية تسعى لتحقيق عدالة اجتماعية مع تنمية مستدامة في المجتمع والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف.

كما يعرفها البعض بأنّها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلهــا الوحدات الاقتصادية الأخرى والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعــة الأدوات والأهــداف الاقتصــادية والعلاقــات المتبادلة بينهما، والدولة او الحكومة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة كما يقصد بها تدبير أمــر عــام فــي جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياســة الإقتصــادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية .يتضح مما سبق أنّ السياسة الاقتصادية تتمثــل فــي قيــام الدولــة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصــادية التــي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايــات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف تكون لها واقع يعكس المساواة فــي توزيــع الدخل و الثروة سعيا وراء تحقيق عدالة اجتماعية . فكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعاليــة أمكــن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أنّ هذا الهدف يعتمد على أمرين: [1]

- أ تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام .
- ب يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما تسعى السياسة الإقتصاية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية لتحقيق هذا الهدف، إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتمييز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجالا عن مجال آخر مثل زيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي فمن أهداف السياسة الإقتصادية: دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي و من الأساليب التي تستخدمها الحكومات العربية من خلال استخدامها لسياساتها الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّ السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من لاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول أو الثروة فيما بين أفراد المجتمع والعمالة[2]

يتضح مما سبق أن الدول العربية تسعى من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في تحقيق تنمية اجتماعية مع عدالة اجتماعية كإشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي و تحقيق عدالة اجتماعية مع تنمية اجتماعية و اقتصادية وزيادة فرص التوظيف و العمل و بالتالي تكون عدالة في توزيع مناصب الشغل في سوق العمل في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات العربية إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

2- : أساليب إعداد السياسة الاقتصادية من طرف الحكومة :

لكي تستطيع الدول العربية أو الحكومات رسم سياستها الاقتصادية في كيفية رسخ استراتيجيات محكمة وإنجاز أعمالها في إعداد السياسة بكفاءة تحقق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي 3 :

- أ تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

– ب تحديد البدائل : بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإنّ راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل :

– فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

– خفض الإنفاق الحكومي.

– تحليل البدائل .

عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب.كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي

وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة تسعى لتحقيق عدالة اجتماعية مع تنمية بين أفراد المجتمع أن التوسع في الأنشطة الاقتصادية للدولة يمثل عاملا هاما في تحسين مستوى توزيع الدخول وذلك بوسائل عديدة منها الإصلاح الزراعي ، والتأميم والتخطيط كما تشهد إجراءات التأميم والتوسع في نظم التأمينات الاجتماعية ما يؤدي إلى العديد من الأسباب الأخرى مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، والتخصيص المتوازن للاستثمارات بين الزراعة والصناعة ، والتوسع في استصلاح الأراضي وتوزيعها ، بالإضافة إلى السياسات الضريبية وهي سياسات تستدعي تدخل قوي من الدولة او الحكومة في المجال الاقتصادي وهو أن الدور الرئيسي للدولة يتركز في إقرار السياسات العامة التي تحفظ الاستقرار الاقتصادي لضمان فاعلية قوى السوق ووضع الاجراءات الكفيلة بإعادة التوزيع عن طريق السياسة التأشيرية بدلا من اللجوء إلى الوسائل التقليدية التي أصبحت من آثار الماضي مثل التأميم والتخطيط الملزم وإن كانت التجارب التاريخية القريبة لدول العالم العربية بصفة عامة و دول العالم الثالث بصفة خاصة توضح أن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي له أثر قوي على مستوى المعيشة ويتم ذلك بخلق تفاعل بين ما يملكه محدود و الدخل والفقراء من أصول بشرية ومادية وبين ما تخلقه عملية النمو الاقتصادي من فرص اجتماعية حيث حدث هذا في إندونيسيا والتي استمرت في الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم ، والتنمية الريفية وشجعت استراتيجية نمو كثيف للعمل وهو ما أدى إلى تحسن واضح في توزيع الدخل أيضا تايلاند وماليزيا و كولومبيا والتي بدأت حربها بهذه الاستراتيجية منذ خمس وعشرون سنة ونجحت في تخفيض الفقر وتحقيق درجة عالية من المساواة في توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد المجتمع وعدالة توزيع الفرص الاجتماعية في التعليم والصحة و عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل.

- ج أسلوب مرونة الحراك الاجتماعي : يعني الحراك الاجتماعي Social Mobilité إمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع بغير تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللون أو الانتماء السياسي ، وذلك وفقا للممتلكات الطبيعية للأفراد وتؤدي مرونة الحراك الاجتماعي إلى تحسن ملموس في توزيع الدخل وإقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع فئات السكان، وتوضح التجربة التاريخية أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى تميز فئات معينة من السكان لسبب ما عن باقي السكان مما يؤدي إلى انعدام الحراك الاجتماعي لباقي فئات المجتمع وبالتالي تفاوت واضح في توزيع الدخل ويتمثل هذا في مؤشرات عديدة منها الدخل و المهنة ، التعليم ونوعيته ، ونمط الحياة وقد ظهر ذلك في جنوب افريقيا سابقا بتمييز اقلية بيضاء ذات أصول أوروبية عن باقي السكان ، وما يحدث حاليا في دولة فلسطين المحتلة من جانب الدولة اليهودية المعتدية وهو ما يجعل دخل المحتلين اليهود من أعلى الدخول في العالم بينما أصحاب الأرض من الفلسطينيين يقع دخل أغلبهم تحت خط الفقر. للإشارة فإنّ المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الأجنبي و الأجور 4.

مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية و السياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها .

المحور الثاني :أهداف السياسة الانفاقية : تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة ، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم

في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة ، فقبل الخوض في الحديث عن دور سياسة الإنفاق في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي نحاول إعطاء ولو بصورة وجيزة :

1- : مفهوم الاستقرار الاقتصادي : هو عبارة عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما .

أ - الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

ب - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار .

و التشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجورالسائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعارالسلع الفردية والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار فإن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي يرافقه ويلازمه زيادة معدل النمو الإقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الإقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية و منه دولة الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

2- : دور سياسة الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات العربية يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة 5 :

أ-ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ب- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج حيث تعتمد السياسة الاقتصادية لدى الدول العربية عامة ودول العالم الثالث في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي :

ج - أدوات السياسة المالية : من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

د – أدوات السياسة النقدية يستخدمها : البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

– الحالة الأولى : ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة): تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية . كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأول من الدخل[6]. وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

– الحالة الثانية زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أنّ هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أوتعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة .[7]

3– زيادة الضرائب: هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشر على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

4– تخفيض النفقات العامة: إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل

خدمات الصحة والتعليم والأجور....الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة. ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحدّ من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة .كاستخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق . أو كتبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم . و الاعتماد على سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية .

المحور الثالث : السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع وهناك نوعان من توزيع الدخل نذكر منها :

1- التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الإقتصادي

أ - التوزيع الوظيفي : ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية حيث يقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني ويدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس .

ب- التوزيع الشخصي للدخل : هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخول منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما :

- الفرص المتاحة للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب.
- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئيا، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني، وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموما، وأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة على وجه

الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضا لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد .

2 – كيفية إعادة توزيع الدخل : يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلاّ أنها تنظم في مجموعات ثلاثة:

أ – تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات 8 : فقد تلجأ الدولة أحيانا وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

ب – إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة. ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخول الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي: 9

– زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

– تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية ، حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها نقص بالتالي من درجة تركز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

ج – تكييف نمط ملكية الموارد

قد تلجأ الدولة او الحكومة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل . وكخلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاق تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخول القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

رابعا : السياسة الاتفاقيـــة ودورها في التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية

1- مفهـــوم التنمية الاقتصاديـــة: 9

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السـكان، فـإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع ويقصد بعبارة(عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيّرات معينة في الاقتصاد الوطني . كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيـادة سـريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، كمـا أنّ هناك تعريفات أخرى منها: أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن. فمن التعريفات السابقة يتضح أن مضمون التنمية الاقتصادية هو زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريـق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكمية المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، مع رفع إنتاجية وكفاءة استخدام كل منها، وذلك عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية استخدامها الاستخدام الأمثل أو عن طريـق إجراء تغييرات جذرية ترمي في النهاية إلى التخلص من علاقة التبعية الاقتصادية والسياسة للعالم الخارجي وللإشـارة فإن التنمية الاقتصادية في حدّ ذاتها ليست مشكلة ذات بعد اقتصادي فقط، بل هي ظاهرة عاديـة ذات أبعـاد متعـددة سياسية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، لذلك يفضل الكثير من أصحاب الفكر الاقتصادي اعتبار التنميـة إجـراء تغييـرات جذرية في الهياكل والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالـة فـي توزيع الدخل الوطني ومنه الخروج من دائرة التخلف فتعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصرعملية تخـص جميـع مستويات الحياة ومجالاتها وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

2- التنميـــة المنشـــودة و دور القـــطاع العام و الخاص في تحقيقها :

أن التنميـــة الاقـــتصاديـــة المرغوبـــة تتلخص في ثـــلاث نقـــاط [10] :

أ - تنميـــة مستقلة تعتمد على الـــذات قـــائـــمة على :

- قاعدة إنتاج متطـــورة.

- قاعدة عملية و تقنية قوية وهو ما يتطلب تعبئة الموارد البشرية و المالية، و رفع الكفاءة الكلية للاقتصاد الوطني.

ب- عدالة اجتماعية و عدالة و في التوزيع و إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، من مأكل و ملبس و مأوى و تعليم و خدمات صحية.

ج - : حرية فكرية و تعددية سياسية و ديموقراطية، و ما يتطلبه ذلك من احتـــــــرام لحقـوق الإنســان واحتـرام الدستور و القوانين. وانطلاقا من هذا التعريف، فإنه يصبح من المفيد تحديد دور كل من القطاع العام و الخاص في التنمية المستقبلية . وفي تحديد دور الدولة يجب التمييز بين التدخل، ومباشرة عمل إنتاجي، فالأول ينصب على رسم السياسات، و اتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تصلح كإطار لنشاط القطاع الخاص بحيث يقوم بدوره ضمن تنسيق و تعاون وثيقين مع الدولة و للمزيد من التوضيح نورد، فيما يلي، المجالات التي تنطوي في سياسة التـدخل و تلـك التي ترد في مباشرة عمل اقتصادي ، ففي مجالات السياسات التي يجب أن ترسمها الدولة، فـان الدولـة وحـدها صاحبة الاختصاص، وإن دور القطاع الخاص يكون في إبداء الرأي، الأمر الذي يفترض أن يقوم تشاور مسـبق و تعاون في التنفيذ لا حدود لهما. ومن المتفق عليه أن التعاون لا يكون ناجحا إلا إذا كانت الدولة صادقة فـي تبنـي وتطبيق فلسفة اقتصاد حرة و متحررة، و نجحت في فرض مصداقيتها على القطاع الخاص كذلك يعود إلى الدولـة

إنشاء المؤسسات التنظيمية و الإجرائية التي يعود إليها تنفيذ هـذه السياسات ومتابعة تطبيقها،أما فيما يتعلق بـ (مباشرة) عمل اقتصادي، فإن دور الدولة يجب أن يكون محصـورا بالمشروعـات و المنشـآت التاليـة :

- المرافق الاجتماعية: التي تسمح للدولة بتصحيح توزيع الدخل بما يؤمن عدالة اجتماعية و حياة لائقة فـي حـدودها الدنيا.
- المنشآت العامة: من طرق و جسور، و خطوط مواصلات أخرى، و سدود مائية الخ ...و نعتقد، في هذا الصـدد أن طبيعة و مرحلة تطور الاقتصاد الوطني يلقي على عاتق الدولة الكثير من المشاريع، و بعضها يمكن أن يكون مـن اختصاص القطاع الخاص كالكهرباء، مثلا، و لكن لا يستثمر فيها عندئذ يجب أن تقوم الدولة، بمـا لا يقـدم عليـه القطاع الخاص في مراحل نموه الأولى، حيث يستحسن تركيز جهوده على المنشآت الإنتاجية التي تنسجم مع طبيعة العمل الخاص سواء أكان فرديا أو مؤسسيا.
- المنشآت الكبرى : و ينطبق عليها ما قيل بالنسبة إلى بعض المنشآت العامة، بحيث تفوق طاقة القطاع الخاص، على الأقل مرحليا، أي أن دور الدولة هو أن تحل مكان القطاع الخاص جزئيا.و مثال على ذلك مشاريع، مثل مصـافي النفط و الصناعات البتر وكيميائية و غيـر ذلـك مما يماثلـها.

ومما سبق نستطيع أن نقول أن الدولة تقتصر في دورها على تأمين جميع الأطر التي تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره بصورة ناجحة و لا تباشر، بالتالي، عملا اقتصاديا سواء في مجال الإنتاج، أو في مجـال الخـدمات، إلا تعويضا عن نقص في دور القطاع الخاص. و لابد من خلق ثقة متبادلة مع القطاع الخاص، لأن جميـع التشـريعات لا يمكن نجاحها إلا إذا انطلقت على أساس تبادل في الثقة، و يكفي أن ندلل على ذلك في جهود بعض البلـدان العربيـة، بتشجيع قطاعها الخاص دون نجاح أو مع نجاح محدود، و ذلك بسبب انعدام أو ضعف مصداقية الدولة نتيجة تشريعات لم تقم بتنفيذها، أو نفذتها بغير ما تنطوي عليه.فالنتيجة، إذا أن تؤمـن الدولة بـأن المشروعـات الخاصـة، هـي عمـاد التنميـة الاقتصاديـة .

3- مصادر تمويل التنمية الاقتصاديـــة :

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمـع، وتسـتخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية فـي تـوفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقـع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مـع سـوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكـاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد مـن انتقـال أنمـاط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص. ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيـام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المـدخرات الخاصـة ورفـع القـدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما :

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمـل والاستثمار[11]. وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية ادخار، ضرائب، الإصدار النقدي..الـخ

وأخرى خارجية(قروض، هبات، استثمارات أجنبية...الخ ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

أ – الادخار: يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري . كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز حيث من المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات . ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية: [12]

– ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على التركات يؤدي إلى تشجيع الادخار بحث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي(الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة. ويمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ونهدف من وراء هذا التقسيم إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:

ب – مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حدّ كبير حجم مدخرات الأفراد ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية. حيث تتميز البلدان المتخلفة بانخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وهذا من شانه يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد، ومما يزيد الأمر سوءا اتجاه أصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا، وبالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضآلة مدخرات هذا القطاع.

ج– مدخرات قطاع الأعمال : تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الإعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على

طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

د- مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم .

4- القروض الداخلية : تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده [13] والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها :

أ- إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلاّ أنّ هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأنّ ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أنّ إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.[14]

ب- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين :

- العامل الأول : درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة .

- العامل الثاني: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول. ونخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.

5 - مصادر التمويل الخارجية :

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية. حيث رأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض. [15]

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لأنّ التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي. لكل هذه الأسباب يجب على الدول النامية ومنها الجزائر في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

نتائج و توصيات :

إن الدولة مصطلح سياسي يعبّر عن مدلول ذو معنى واسع حيث أن المجتمع يعد مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل فالمجتمع إذن لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدّد موقف كل منهم اتجاه الآخر أما الدولة فهي شكل من أشكال التنظيم، أي التنظيم الذي يحدّد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والحكومة هي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدّد تاريخيا في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. أي أنّها نتاج تطوّر الحياة الاجتماعية، ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة لاختلاف نوع المجتمع وظاهرة الدولة كتنظيم اجتماعي تنتمي إلى مجموعة الظواهر السياسية فيتطلب هذا سيطرتها على بعض الموارد البشرية والمادية في المجتمع للقيام بالخدمات العامة .

مما سبق يجب أن نشير لدور الحكومة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جدا في هذه الآونة الأخيرة ومنه أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير فإنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي لدى الحكومات العربية هو إحداث التوازن المالي وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي و تحقيق تنمية اجتماعية فعالة و عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع فأنّ معظم الدول العربية عامة ودول العالم الثالث خاصة كانت تتطلع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها، وبالطبع فإنّه في ظل وجود تلك الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان كغيرها بأنه لا يمكن حدوث تنمية وعدالة اجتماعية دون تدخل مباشر من جانب الدولة وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها :

أنّ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام . حيث يتضح لنا أنّ الحكومات العربية أصبحت تمارس دورا في النشط الاقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% وهو ما أدى إلى الانتقال والتغيير منذ الآونة الأخيرة أين يشهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت في زيادة وعدم تراجع الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الحكومات العربية مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها و قد اجمع المجتمع الدولي على تبني مفهوم عريض للتنمية يتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي و ينظر للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الأساسية التي يتمتع بها البشر و شهدت الدول العربية توسعا في النشاط العام والقطاع العام وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

– نخلص في الأخير أنّ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الحكومة لأنّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أنّ لكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة أنّ دور الحكومة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلاد التي تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية مع التنمية بين أفراد المجتمع .

– إن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا هاما وضروريا لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة الاجتماعية والاستقرار، فليس ذلك يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للحكومة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع غير أنّ هناك مجالات يفترض على الحكومة أن تضطلع بها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تضمن العدالة الاجتماعية .

– يعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد للدول أو الحكومات العربية و ذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و من ثم استقرار مستوى الأسعار و قد تلجا الدولة بسياسات مالية في الاقتصاد تستدعي التوسع في حجم الإعانات الاجتماعية مما يجعل الأسعار في متناول أصحاب الدخول المنخفضة فتلك الإعانات تلعب دورا مهما في السيطرة على الضغوط التضخمية و منع ارتفاع الأسعار محاربة كل أشكال الفساد بغية تحقيق عدالة اجتماعية بين افراد المجتمع يجعل الاستثمارات تجد طريقها إلى النمو و الازدهار و مع زيادة الاستثمار تتوسع في إنشاء المشروعات الإنتاجية فلا شك أن هذه المشروعات تستوعب إعداد هائلة من الأيدي العاطلة فيزداد حجم التوظيف و بذلك تتولد لهؤلاء دخول نتيجة العمل تذهب إلى الإنفاق و بالتالي يرتفع الطلب على سلع الاستهلاكية لدى الفئة المحرومة و يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الرأسمالية والآلات لتمكين زيادة إنتاج سلع استهلاكية وبالتالي يزداد الطلب الفعلي ويتحقق الاستقرار الاقتصادي . و هذا ما أدى بنا بان نقول أن التنمية الاقتصادية مطلبا أساسي تسعى السياسة المالية في الاقتصاد إلى إيجاده و ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد وأعمارالأرض و التوسع في الإنتاج النافع و تهيئة فرص العمل بهدف تغطية جميع المرافق الاقتصادية و تحقيق الحياة الكريمة للفرد و بناء قوة الدولة الاقتصادية لمواجهة التحديات فتهدف هذه الاخيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربتها للبطالة و التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية بتعجيل الإنفاق العام حسب ما يقتضيه الصالح العام و الحفاظ على استقرار الوحدة النقدية باعتبار ذلك ضروريا للتوازن الاقتصادي من خلال الربط بين التدفقات النقدية و التدفقات السلعية ورفع حجم الإعانات الاقتصادية الذي يعتبر من وسائل الإنفاق العام للتأثير على الاستقرار الاقتصادي .وفي الأخير و ما بيدي سوى الختام

إلا بذكر بعض الوصايا للحكومات العربية على أن تعمل ببعض العوامل التي تساعد في التنمية و في تحقيق فرص اجتماعية في التعليم و الصحة لاسيما تحقيق عدالة توزيع فرص اجتماعية في سوق العمل و عدالة توزيع الدخل او الثروة بين أفراد المجتمع و ذلك بإعادة توزيع الثروة والدخل في صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الفرصة لها لتملك بعض أجزاء وحدات القطاع العام.

- أن تصدر برامج التنمية تخص الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.
- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.
- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية مع تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني .

المراجع باللغة العربية :

1- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص25.
2- عباس المجرن، علي العبد ، ص101
3- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
4- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص325
5- حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص157.
6- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
7- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990،ص241
8- سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص162
9- سمير محمود معتوق، أمينة عزالدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة،2001 القاهرة ص 12
10 - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان 2006ص205.
11 - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان2006 ص208
12- حمدية زهران، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص275.
13- كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417
14- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 2003 ص331.
15- حمدية زهران، التنمية الإقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص275.